

واما الصنعة اذا كانت غيرا بن فيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز  
 والخليل يمنع **قوله** فقياس قول من الخ قال الدونوشي ينبغي ما وجه  
 كون عدم خاقها لهما قياس قولهما وما المتعيب عليه فليبين ذلك  
**قوله** آخر البديل ظاهر دون المبدل منه ولا يبعد دخولها  
 على من ياكله وكذا يقال في عطف لتست **قوله** نحو وموساه ينبغي  
 ان يكون نحو موساه مبيها على فتحه مقدره على الالف المحذوفه على  
 الالف لان اخرا اسم انما هو الالف والبنا كالأعراب من احوال  
 الاخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب  
 المحتزم بالالف مبني على الفتح كما تقدم وعليها جازع الكوفيين من  
 قبل الالف ياكلون مبيها على الفتحه الظاهره **قوله** وفيه تنوين قدر  
 اي فيجوز اما طرح الباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع  
 الحاق الالف الذبته في الجزئه فيجوز لان ما قبله لم يبع تمام **قوله**  
 واعبد الملكاه قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا اعني الملكاه  
 مقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيد لانه غير مندوب  
 فليس منادي حتى يستحق البنا بل هو معرب منع من ظهوره  
 الفتح لاجل الالف فيقدر الجر الشري يعني والمضاد انما هو المضاف  
 لكنه معرب لان الالف لم تسبق اخره فتلخص ان الالف الذبته لا تقضي البنا  
 على الفتح اذا لحقت المنادي حقيقة لاما اتصل به من مضاف او شبهه  
 وكان المنادي مما يبني بخلاف المضاف كما ياتي في يا عبدا واعلم ان  
 ما ذكره الشهاب انما ينبغي في نحو واعلام زيد واعبد الملك ونحوه  
 مما جعل على اذ ذلك ينبغي الجزم بان فتح ما قبل الالف بنا عند  
 الرضي

الرضي واتباعه فندبر **قوله** واعلامكي قياس ما ذكره واعبد الملكاه  
 ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوب وان العناير المضاف اليها  
 في محل جر اذا لا يتصور فيها الاعراب التقدير **قوله** واعبد  
 قال الشهاب بالقياسي لظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة  
 مقدره منع من ظهورها الفتحه لاجل الالف لانه الفتحه الظاهره  
 لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبني في النذر  
 فليتأمل **هذا باب الترقيم قوله** وذلك بشروط الخ افاد  
 بهذا الصنيع ان الترقيم المنادي مشروطا عامته في المختم بالسا  
 والمجرد منها وشروطا خاصة بالجر منها وافهم ان معنى قول الناظم  
 وجوز انه مطلقا انه لا يشترط في الموند المذكور الشروط التي  
 تختص بالحا في حينها لانه لا يشترط فيه تلمي صلا وعلى هذا فكان  
 ينبغي ان يذكر في محتررات الشروط العامة الموند بالها ايضا فتقول  
 ولا يخرجه قول لا عني يا انسانا خذ بيدي ويا امرأة خذي بيدي  
 وقولك يا جعفر ويا عمر فان الموند بالها هو الذي يفعله عن الشرط  
 ذلك وفيه ولا يتغطين كل احد لتعميم المصم او لا تترخص به بعد في  
 قوله شران كان الخ فندبر **قوله** كونه معرفة اي بالعلمية ان كان مجردا  
 من الثاوبها او بالفضل في ذي التاوب دليل قوله الالف وفي جارية  
 لعين يا جاري **قوله** ولا مندوب قال الدونوشي هذا خارج بقوله  
 او لا يجوز ترقيم المنادي فانه غير منادي كما قدمه الشهاب **قوله**  
 ولا في اضافة قال الدونوشي ومثل المضاف المشبه به فلا يخرجه  
 فله ودخل في المعرفة المنفرة المنصودة فيجوز ترقيمها خلافا للبره السراي